

التكليف العاشر

الباحث: حسان صلاح جمبي
242002299

قضايا بحثية 3



تكليف

10

ملخص تنفيذي



يتضمن التكليف تقديم ملخص تنفيذي لأحد المشاريع البحثية الحديثة في

مجال التخصص وفق التالي:

- تسليط الضوء بكل دقة ووضوح وإيجاز على الجوانب الرئيسية

للمشروع البحثي.

- التركيز على المنهجية والأهداف والنتائج والتوصيات

معلومات عامة عن المشروع البحثي

اسم المشروع	نحو إطار تنظيمي شامل للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية
الجهة المنفذة	مركز الدراسات والبحوث القانونية السعودي
تاريخ النشر	2025 أبريل 17
نوع المحتوى	مشروع بحثي من مركز الدراسات والبحوث القانونية السعودي
الرابط	https://www.iamaeg.net/ar/publications/articles/-regulatory-framework-for-ai-in-saudi-arabia

الملخص

هدف المشروع إلى وضع إطار قانوني شامل للذكاء الاصطناعي في السعودية مستنداً إلى التجارب الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. يعالج الفجوات في السياسات الحالية، ويقترح تنظيمًا متكاملًا يوازن بين الابتكار وحماية الحقوق. يوصي بسن نظام وطني مستقل يعزز الشفافية، المساءلة، ويواكب التقدم التقني.

المطلوب من التكاليف (ملخص تنفيذي لمشروع بحثي)

الملخص التنفيذي هو عرض موجز ودقيق لأهم عناصر مشروع بحثي أو تقرير، يُقدّم عادةً لصناع القرار أو المهتمين، لتوفير نظرة شاملة دون الحاجة لقراءة الوثيقة كاملة.

موجز لـ الملخص التنفيذي

الجهة المنفذة	مركز الدراسات والبحوث القانونية السعودي
تاريخ النشر	2025 أبريل 17
الهدف العام	تصور تشريعي شامل للذكاء الاصطناعي في السعودية مستند لأفضل التجارب الدولية.
المنهجية	مقارنة مع الاتحاد الأوروبي + (، اليونسكو OECD) تحليل المبادئ الدولية والولايات المتحدة.
النتائج	لا يوجد نظام موحد حاليًا، والسياسات الحالية غير كافية لتغطية المجال بشكل شامل.
التوصيات	إصدار نظام شامل ومحايّد تقنيًا، مع تضمين الشفافية، المساءلة، ومبادئ حقوق الإنسان.

ملخص تنفيذي

المنهجية	اتبعت الدراسة منهجاً تحليلياً تطبيقياً مقارنةً، حيث تم تحليل الأنظمة والتشريعات في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بالتشريعات الخاصة بالذكاء الاصطناعي في دول الاتحاد الأوروبي، بهدف سد الفراغ التنظيمي ومواكبة التطورات التكنولوجية.
الأهداف	تهدف الدراسة إلى تحديد القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، وتقييم آثارها القانونية، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتطوير الإطار القانوني في هذا المجال.
النتائج	توصلت الدراسة إلى إمكانية الاعتراف بالشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المستقبل، وأكدت على ضرورة إصدار نظام قانوني يختص بتنظيم عمليات الذكاء الاصطناعي وتجريم الاستخدام الخاطئ لهذه التقنيات.
التوصيات	أوصت الدراسة بأهمية إصدار تشريعات واضحة تنظم استخدامات الذكاء الاصطناعي، وتحديد المسؤوليات القانونية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

نقاط تحليلية (تنفيذية) لصناع القرار

التوضيح	النقطة المحورية	التصنيف
مثل البيانات)حالياً توجد سياسات منفصلة ، لكنها لا تغطي خصوصيات الذكاء (المفتوحة الاصطناعي.	غياب إطار قانوني موحد	الفجوات التشريعية
لا توجد ضوابط ملزمة قانونياً تحكم قرارات الذكاء الاصطناعي مثل التصنيف، التنبؤ، الإقصاء.	غياب ضوابط الأخلاقيات التقنية	المخاطر التقنية
يجب رفع كفاءة الجهات التنظيمية لفهم تحديات الذكاء الاصطناعي من منظور قانوني وتقني.	الحاجة لتدريب المشرعين	الجاهزية التنظيمية
التنسيق بين الجهات العدلية، البيانات، التقنية لا يزال مشتبكاً.	ضعف التشبيك بين الجهات	البنية التحتية
السعودية يمكن أن تكون نموذجاً عالمياً في تنظيم الذكاء الاصطناعي الأخلاقي.	إمكانية الريادة السعودية	الفرص التنموية
بعض التطبيقات تلامس أموراً شرعية مما يستوجب إدماج الهيئات الشرعية.	الذكاء الاصطناعي والفتوى	الاعتبارات الشرعية
يجب تحديد من يُحاسب قانونياً عند الخطأ المطور؟ الجهة المالكة؟ النظام؟	من يتحمل الخطأ؟	المسؤولية القانونية



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

